الأمم المتحدة

A/CONF.224/PC(II)/L.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث
اللجنة التحضيرية
الدورة الثانية
جنيف، ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
الاعتبارات المتعلقة بإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

مسودة أولى مقدمة من رئيسي اللجنة التحضيرية

مرفق طياً المسودة الأولى لإطار الحد من الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، لعرضها على الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرر عقدها في جنيف يومي ١٧ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وأعد هذه المسودة الأولى رئيسا اللجنة التحضيرية لتكون أساساً للمفاوضات التي ستُجرى في إطار الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

وتعتمد المسودة الأولى على المسودة قبل الأولى التي تستند بدورها إلى الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء والأفرقة الرئيسية أثناء الاجتماع الأول للجنة التحضيرية المعقود في جنيف يومي ١٤ و١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، بالإضافة إلى نتائج المنتديات الإقليمية الستة للحد من أخطار الكوارث، وتقارير المشاورات التي شارك فيها جهات معنية متعددة بشأن إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، المعقودة اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن المسودة الأولى تأخذ بعين الاعتبار الآراء والتعليقات (متاحة في الموقع http://www.wcdrr.org/preparatory/viewsandcomments) التي أُبديت أثناء الاجتماعات

(A) GE.14-19079 171114 171114
1419079

الرجاء إعادة الاستعمال

التشاورية غير الرسمية المفتوحة العشر مع الدول الأعضاء والمشاورات الخمس مع الأفرقة الرئيسية، المعقودة في جنيف في الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفقاً للتكليف الصادر عن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع مشترك مع الدول الأعضاء والأفرقة الرئيسية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي دعا إلى إصدار وثيقة ختامية تكون موجزة ومركزة وتطلعية وعملية المنحى، تقترح المسودة الأولى إعداد وثيقة مستقلة تقوم أساساً على إطار عمل هيوغو وتحل محله، بغية تقديم وثيقة مرجعية واحدة إلى راسمي السياسات والممارسين. وتهدف المسودة الأولى أيضاً إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى توجيهات دقيقة ومفصلة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المهمة ذات الطابع الشامل والمهمة لجميع الدول والجهات الأخرى المعنية، من جانب، والحاجة إلى وثيقة ختامية موجزة ومركزة وعملية، من جانب آخر.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	الديباجة	١-١٠	٤
ثانياً –	النتيجة المتوقعة والهدف	١١-١٤	٧
ثالثاً –	المبادئ التوجيهية	١٥	٨
رابعاً –	أولويات العمل	١٦-٣٢	٩
	الأولوية ١ فهم أخطار الكوارث	٢١-٢٣	١٠
	الأولوية ٢ تعزيز الحوكمة ومؤسسات إدارة أخطار الكوارث	٢٤-٢٦	١٣
	الأولوية ٣ الاستثمار في قدرات المواجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية	٢٧-٢٩	١٥
	الأولوية ٤ تعزيز التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، وإعادة البناء على نحو أفضل تمهيدا للإنعاش والإعمار	٣٠-٣٢	١٧
خامساً –	دور أصحاب المصلحة	٣٣-٣٥	١٨
سادساً –	التعاون الدولي والشراكة العالمية	٣٦-٤٠	٢٠

[إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥]

الاسم المؤقت

أولاً- الديباجة

١- اعتُمد إطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سنداي، بمقاطعة مياغي، باليابان. وأتاح المؤتمر العالمي فرصة فريدة للبلدان لكي تقوم بما يلي: '١' تعتمد إطاراً للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ يكون موجزاً ومركزاً وتطلعياً وعملي المنحى؛ '٢' تحدد طرائق التعاون والاستعراض الدوري لتنفيذ هذا الإطار بناءً على تقييم واستعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو والخبرة المكتسبة من الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، والمؤسسات، وخطط الحد من أخطار الكوارث، فضلاً عن الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

إطار عمل هيوغو: الدروس المستفادة والثغرات التي حُددت

٢- تشير المعلومات الموثقة الواردة في التقارير الوطنية والإقليمية المرحلية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل هيوغو إلى أن البلدان والجهات الأخرى المعنية أحرزت تقدماً في الحد من أخطار الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك عقب اعتماد إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥. وأسهم ذلك في الحد من خطر حدوث الوفاة في حالات المخاطر[(١)]، كالفياضانات والعواصف المدارية. وثمة دليل متزايد على أن الحد من خطر الكوارث استثمار عالي المردود في منع الخسائر مستقبلاً. وقد عززت البلدان قدراتها. وأدت آليات التعاون الدولية، مثل المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، والمنتديات الإقليمية للحد من أخطار الكوارث، دوراً محورياً في وضع سياسات واستراتيجيات وفي النهوض بالمعارف وتعزيز التعلم المتبادل. وعموماً، كان إطار عمل هيوغو وسيلة مهمة لزيادة وعي الجمهور والمؤسسات، وتوليد الالتزام السياسي، وتركيز وتحفيز الإجراءات التي تتخذها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

(١) يُعرَّف الخطر بأنه: "حدث أو ظاهرة مادية أو نشاط بشري يمكن أن يكون مضراً وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى الإصابة بجروح، أو إلحاق الضرر بالممتلكات، أو إلى اختلال النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو إلى تدهور البيئة. ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثّل تهديدات مستقبلية ذات مصادر مختلفة: طبيعية (جيولوجية وناجمة عن الرطوبة الجوية وبيولوجية) أو ناتجة عن الأنشطة البشرية (التدهور البيئي والأخطار التكنولوجية)" الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، جنيف ٢٠٠٤.

٣- ورغم ذلك، واصلت الكوارث في العقد نفسه إحداث خسائر فادحة، إذ فقد أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص حياتهم، وتعرض أكثر من ١,٤ مليون شخص لإصابات، وفقد نحو ٢٣ مليون شخص منازلهم من جراء الكوارث. وبشكل عام، تأثر أكثر من ١,٥ مليار شخص بالكوارث بطرق مختلفة. وزادت الخسائر الاقتصادية الكلية على ١,٣ تريليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ تشرد ١٤٤ مليون شخص من جراء الكوارث. وتتزايد وتيرة الكوارث وشدتها، وتؤدي الكوارث التي تتفاقم بفعل تغير المناخ إلى إعاقة شديدة للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتشير الأدلة إلى أن تعرض الأشخاص والممتلكات للخطر في جميع البلدان قد ازداد بوتيرة أسرع من وتيرة تراجع أوجه الضعف[٢]، مما قد يؤدي إلى أخطار جديدة وزيادة مطردة في الخسائر الناجمة عن الكوارث وإلى آثار اجتماعية - اقتصادية كبيرة في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، لا سيما على الصعيدين المحلي والمجتمعي. وتؤثر الكوارث المتكررة والبطيئة الظهور والواسعة النطاق بشكل خاص في المجتمعات والأسر المعيشية المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، وتشكل نسبة مئوية عالية من جميع الخسائر. وتواجه جميع الحكومات - لا سيما حكومات البلدان النامية التي ترتفع بها الخسائر الناجمة عن الوفيات والخسائر الاقتصادية ارتفاعاً غير متناسب - والأعمال التجارية مستويات عالية من التكاليف المحتملة غير الظاهرة، وتواجه تحديات تعوق تحقيق الالتزامات المالية وغيرها من الالتزامات. وقد يتأثر أيضاً أمن الناس والمجتمعات والبلدان.

٤- إننا نقف في مفترق طرق. وثمة حاجة عاجلة وملحة إلى أن نتوقع سيناريوهات الأخطار وأن نخطط للتصدي لها على مدى الخمسين عاماً القادمة على الأقل، من أجل حماية حقوق الإنسان وممتلكاته والنظم الإيكولوجية على نحو أكثر فعالية.

٥- وينبغي اتخاذ نهج وقائي للتصدي لأخطار الكوارث يكون أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على البشر. ولا غنى عن العمل المعزز على جميع المستويات من أجل معالجة أوضاع التعرض للمخاطر والضعف، وضمان المساءلة عن نشوء الأخطار. وينبغي تركيز مزيد من العمل المتفاني على عمليات التصدي للأسباب الكامنة للمخاطر والعوامل التي تزيدها تعقيداً، مثل التغير الديمغرافي، وعواقب الفقر وعدم المساواة، وسوء الإدارة، وعدم كفاية السياسات وعدم إحاطة السياسات بالمخاطر، وضعف القدرات لا سيما على المستوى المحلي، وسوء إدارة التنمية الحضرية والريفية، وتدهور النظم الإيكولوجية، وتغير المناخ وتقلبه، وأوضاع التراع. وتؤثر أسباب المخاطر هذه على قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات والأعمال التجارية والقطاع العام على التحمل. وعلاوة على ذلك، من الضروري مواصلة رفع مستوى التأهب للاستجابة

(٢) يُعرَّف الضعف بأنه: "الظروف الناتجة عن العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تزيد من إمكانية تعرّض مجتمع ما لأثر المخاطر". الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، جنيف ٢٠٠٤.

وإعادة الإعمار، واستخدام عمليات إعادة الإعمار والإنعاش عقب الكوارث للحد من أخطار الكوارث في المستقبل.

٦- ولكي تتسم ممارسات الحد من أخطار الكوارث بالكفاءة والفعالية، يجب أن تستند إلى المعرفة بمخاطر متعددة وأن تكون شاملة وميسورة. ومن الضروري ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية، والمرأة، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، والمتطوعين، ومجتمع الممارسين، والمسنين في تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والمعايير. وينبغي أن يتعاون القطاعان العام والخاص تعاوناً وثيقاً، وأن يتيحا الفرص للتعاون، وينبغي أيضاً أن تدمج الأعمال التجارية أخطار الكوارث في ممارساتها الإدارية واستثماراتها وحساباتها.

٧- ولا يزال التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي وعبر الحدود عاملاً محورياً في دعم الدول والسلطات المحلية والمجتمعات والشركات في مساعيها الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث. وتحتاج الآليات القائمة إلى مزيد من التقوية. وينبغي توجيه اهتمام ودعم خاصين إلى البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نمواً، وبلدان أفريقيا، وذلك من خلال القنوات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف، من أجل بناء قدراتها ومساعدتها مالياً وتقنياً ونقل التكنولوجيا إليها.

٨- وبشكل عام، قدم إطار عمل هيوغو توجيهات مهمة للحد من أخطار الكوارث. ومع ذلك، أبرز تطبيق هذا الإطار ثغرات في التصدي لعوامل الخطر الكامنة وفي صياغة الأهداف وتحديد أولويات العمل[٣]، والحاجة إلى تحديثها وإعادة ترتيبها. وأبرز تطبيق هذا الإطار أيضاً الحاجة إلى تسليط الضوء على مستويات التنفيذ، والتركيز على أصحاب المصلحة ودورهم.

٩- وتوفر العمليات المتزامنة لما بعد عام ٢٠١٥، المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث، فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتأكيد الاتساق والتوافق في جميع السياسات والممارسات والشراكات المتعلقة بالتنفيذ.

١٠- وانطلاقاً من هذا الأساس، وبغية الحد من أخطار الكوارث عن طريق التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد للتحديات المقبلة، ينبغي القيام بما يلي: تركيز العمل على فهم المخاطر وكيفية نشوئها؛ وتعزيز آليات الإدارة على جميع المستويات؛ والاستثمار في تحقيق القدرة على التكيف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً؛ وتحسين الاستعداد والاستجابة والإنعاش والإعمار على جميع المستويات.

---

(٣) فيما يلي أولويات إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥): ١- كفالة أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أساس مؤسسي متين للتنفيذ؛ ٢- تحديد أخطار الكوارث وتقييمها ورصدها وتحسين الإنذار المبكر؛ ٣- الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات؛ ٤- الحد من عوامل الخطر الأساسية؛ ٥- تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

ثانياً- النتيجة المتوقعة والهدف

١١- رغم إحراز بعض التقدم في الحد من الخسائر، يتوقف الحد من الخسائر، بشكل كبير، على العمل بمثابرة وإصرار مع مزيد من التركيز الصريح على الأشخاص وقياس التقدم المحرز. وانطلاقاً من إطار عمل هيوغو، يهدف هذا الإطار إلى تحقيق النتيجة التالية خلال العشرين عاماً القادمة:

الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث، في الأرواح والأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان.

ويستلزم تحقيق هذه النتيجة وفاء القيادة السياسية في كل بلد بالتزامها المعلن ومشاركتها على كل مستوى. وينبغي تقاسم المسؤولية بين الحكومات المركزية وهيئات الحكم على الصعيد دون الوطني، وجميع أصحاب المصلحة، على النحو المناسب لظروفها الوطنية ونظم الحكم بها.

١٢- ولتحقيق النتيجة المتوقعة، ينبغي العمل على تحقيق الهدف التالي:

منع نشوء أخطار الكوارث والحد من الأخطار القائمة عن طريق التدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تعالج التعرض للخطر وأوجه الضعف، مما يعزز القدرة على التحمل.

١٣- وبغية دعم عملية تقييم التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق النتيجة المنشودة، حُددت خمسة أهداف عالمية، هي: خفض الوفيات الناجمة عن الكوارث (بنسبة مئوية معينة منسوبة إلى عدد الأحداث الخطيرة) بحلول عام [xx]٢٠؛ وخفض عدد الأشخاص المتأثرين (بنسبة مئوية معينة منسوبة إلى الأحداث الخطيرة) بحلول عام [xx]٢٠؛ وخفض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث (بنسبة مئوية معينة منسوبة إلى الأحداث الخطيرة) بحلول عام [xx]٢٠؛ والحد من الأضرار التي تلحق بالمرافق الصحية والتعليمية بسبب الكوارث (بنسبة مئوية معينة منسوبة إلى عدد الأحداث الخطيرة) بحلول عام [xx]٢٠؛ وزيادة عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية (بنسبة مئوية معينة) بحلول عام [xx]٢٠.

١٤- وينطبق إطار العمل هذا على الخطر المحدود النطاق والواسع النطاق، المتكرر وغير المتكرر، والكوارث البطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية فضلاً عن الأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية المتصلة بها، ويهدف إطار العمل إلى توجيه عمل إدارة أخطار الكوارث في التنمية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ثالثاً- المبادئ التوجيهية

١٥- استناداً إلى المبادئ المدرجة في استراتيجية يوكوهاما[٤] وإطار عمل هيوغو، سيسترشد إطار العمل هذا بالمبادئ التالية:

(أ) تضطلع كل دولة بالمسؤولية الأساسية عن الحد من أخطار الكوارث بطريقة شمولية، بما في ذلك عن طريق التعاون؛

(ب) يجب أن تستهدف عملية إدارة الكوارث حماية الأشخاص، وممتلكاتهم، وأسباب معيشتهم، وأصولهم الإنتاجية، مع احترام حقوق الإنسان المكفولة لهم؛

(ج) يعتمد الحد من أخطار الكوارث على آليات الإدارة في جميع القطاعات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وعلى التعاون بين هذه القطاعات. ويتطلب ذلك المشاركة الكاملة من جانب جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع التنفيذي والتشريعي على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التحديد الواضح لمسؤوليات جميع الجهات المعنية العامة والخاصة، بما في ذلك الشركات، لضمان التواصل المتبادل والشراكة والمساءلة؛

(د) لا غنى عن القيادة وتمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية من أجل الحد من أخطار الكوارث، على أن تُحدد سلطات اتخاذ القرار والموارد والحوافز بناءً على ذلك. ولا غنى أيضاً عن الدور التمكيني والتنسيقي للحكومة المركزية؛

(هـ) يتطلب الحد من أخطار الكوارث مشاركة جميع قطاعات المجتمع وتمكينها والمساواة فيما بينها، كما يتطلب المشاركة الشاملة والمتيسرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المعرضة للخطر تمشياً مع حقوق الإنسان المتفق عليها على الصعيد الدولي. وينبغي إدماج منظور نوع الجنس، والعمر، والإعاقة، والثقافة في عملية إدارة أخطار الكوارث؛

(و) يحقق التصدي لعوامل الخطر الكامنة، عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة القائمة على درء المخاطر، مردودية أعلى من الاعتماد بصورة أساسية على التصدي والإنعاش بعد وقوع الكوارث، ويسهم في استدامة التنمية؛

(ز) مع أن أسباب الأخطار قد تكون محلية أو وطنية أو عابرة للحدود أو عالمية النطاق، تتسم أخطار الكوارث بخصائص محلية محددة يجب فهمها، نظراً إلى اختلاف قدرات البلدان والمجتمعات، كي يتسنى تحديد تدابير الحد من هذه الأخطار.

(ح) يتطلب الحد من أخطار الكوارث عملية اتخاذ قرار تتسم بالشفافية والدراية بالإخطار، وتستند إلى بيانات مفتوحة ومصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، وإلى

---

(٤) استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها، المعتمدة في عام ١٩٩٤.

معلومات عن الأخطار تكون متاحة دون قيود، ويسهل الوصول إليها، ومحدثة، وسهلة الفهم، وقائمة على العلم، وغير حساسة، تكملها معارف محلية وتقليدية وأصلية، بحسب الاقتضاء؛

(ط) ينبغي أن تهدف عملية وضع وتنقيح وتنفيذ السياسات والخطط والممارسات والآليات الوطنية والدولية ذات الصلة إلى تحقيق الاتساق والتعزيز المتبادل في إطار جداول أعمال التنمية المستدامة والنمو، وتغير المناخ وتقلبه، والإدارة البيئية، والحد من أخطار الكوارث. ويعد تعميم مسألة الحد من أخطار الكوارث عاملاً محورياً في استدامة التنمية؛

(ي) تتسم مرحلة الإنعاش والإعمار عقب الكوارث بأهمية بالغة في الحد من أخطار الكوارث، وفي تثقيف الجمهور وتوعيته بأخطار الكوارث؛

(ك) لا غنى عن التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي وعبر الحدود، وينبغي مواصلة تعزيزه وفقاً للالتزامات الدولية؛

(ل) تحتاج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان أفريقيا إلى دعم محدد يناسب احتياجاتها وأولوياتها.

رابعاً- أولويات العمل

اعتبارات عامة

١٦- تضطلع كل دولة بالمسؤولية الأساسية عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من خطر الكوارث، بما في ذلك حماية السكان في أراضيها وهياكلها الأساسية وغيرها من الممتلكات الوطنية من أثر الكوارث. وفي الوقت ذاته، وفي سياق زيادة الترابط العالمي، فإن المطلوب هو تعاون دولي متسق وبيئة دولية ممكِّنة لحفز تنمية المعارف والقدرات والإرادة اللازمة والإسهام فيها سعيا للحد من خطر الكوارث على جميع المستويات.

١٧- وتشجَّع جميع العناصر الفاعلة على بناء شراكات تجمع بين مختلف الأطراف المعنية، على كافة المستويات، حسب الاقتضاء، وعلى أساس طوعي، بغية الإسهام في تنفيذ إطار العمل هذا. كما تشجَّع الدول وغيرها من العناصر الفاعلة على النهوض بتعزيز أو إنشاء فرق المتطوعين على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، والتي يمكن أن تتاح للبلدان وللمجتمع الدولي للإسهام في التصدي لبؤر الضعف والحد من خطر الكوارث.

١٨- إن النهوض بثقافة اتقاء الكوارث، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد الكافية للحد من خطر الكوارث، استثمار للمستقبل ينطوي على عائدات هامة.

أولويات العمل

١٩- أخذاً في الاعتبار الخبرة المكتسبة من تنفيذ إطار عمل هيوغو، وسعياً إلى تحقيق النتيجة والهدف المنشودين، ينبغي للدول أن تركز العمل على جميع القطاعات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك في المجالات التالية ذات الأولوية:

١- فهم أخطار الكوارث؛

٢- تعزيز قدرات الإدارة والمؤسسات على إدارة أخطار الكوارث؛

٣- الاستثمار في تعزيز القدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

٤- تحسين الاستعداد للاستجابة الفعالة، وإعادة البناء على نحو أفضل في مجال الإنعاش والإعمار.

٢٠- وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، في إطار النهج الذي يتبعونه للحد من أخطار الكوارث، أن يضعوا في الاعتبار الأنشطة الرئيسية المدرجة تحت كل واحدة من هذه الأولويات الأربع، وأن ينفذوا هذه الأنشطة، بحسب الاقتضاء، وفقاً لظروفهم وقدراتهم الذاتية.

الأولوية ١
فهم أخطار الكوارث

٢١- ينبغي أن ترتكز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة أخطار الكوارث على فهم الأخطار بجميع أبعادها، التي تشمل قابلية الأشخاص والأصول للتأثر بالكوارث، وضعف قدرتهم على التصدي لها، وتعرضهم لها، وخصائص المخاطر. ويستلزم ذلك تضافر جهود جميع الدول وجميع الجهات المعنية في إطار عدد من مجالات العمل، مثل جمع المعلومات والبيانات وتحليلها ونشرها، والنهوض بأنشطة البحث، ووضع وتبادل نماذج أخطار المصدر المفتوح، فضلاً عن استمرار الرصد وتبادل الممارسات والدروس المستفادة.

المستويان الوطني والمحلي

٢٢- من المهم القيام بما يلي:

(أ) وضع خطوط أساس وإجراء تقييم دوري لأخطار الكوارث، بما في ذلك القابلية للتأثر بها والتعرض لها وخصائص المخاطر، وذلك في النطاق المكاني المناسب، مثلاً في إطار حوض نهر، أو على السواحل؛

(ب) إجراء دراسة استقصائية منهجية لجميع الخسائر الناجمة عن الكوارث ولآثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتسجيل وبيان كل ذلك بطريقة منهجية؛

(ج) إتاحة المعلومات غير الحساسة المتعلقة بالأخطار والكوارث والخسائر، دون قيود، وتيسيرها، وضمان نشرها على جميع المستويات، مع مراعاة احتياجات مختلف فئات المستخدمين. ومن المهم ضمان الوصول إلى البيانات في الوقت المناسب، والاستفادة من ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(د) بناء قدرات مسؤولي الحكومات المحلية والموظفين الحكوميين والمجتمعات المحلية والمتطوعين، عن طريق التشارك في الخبرات، وبرامج التدريب والتعلم في مجال الحد من أخطار الكوارث، واستهداف قطاعات معينة لضمان الاتساق في عمليات جمع وتحليل واستخدام المعلومات المتعلقة بتقييم الأخطار، وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بمواجهة أخطار الكوارث؛

(هـ) تشجيع وتعزيز الحوار والتعاون فيما بين الأوساط العلمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية، والممارسين، والأعمال التجارية، والأشخاص المعرضون للأخطار، وراسمي السياسات؛

(و) ضمان الاستفادة من المعارف التقليدية والمحلية في تكميل المعارف العلمية، حسب الاقتضاء، في مجال تقييم أخطار الكوارث ووضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج؛

(ز) تعزيز القدرات العلمية والتقنية اللازمة لوضع وتطبيق المنهجيات والمعايير والمقاييس والنماذج التي تكفل تقدير أوجه الضعف والتعرض لجميع المخاطر، مع مراعاة اعتبارات مستوى سطح الأرض ومستجمعات المياه ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي التي تهدف إلى الحد من أخطار الكوارث في بروتوكولات تقدير الأخطار؛

(ح) الاستثمار في البحث والابتكار والتكنولوجيا، وتشجيع اتخاذ نهج طويل الأمد يتصدى لمخاطر متعددة، والبحث الذي يهدف إلى إيجاد حلول في مجال إدارة أخطار الكوارث، بغية التصدي على نحو أفضل للثغرات والتحديات المجتمعية والأخطار وأوجه الترابط الناشئة؛

(ط) تشجيع إدماج التثقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الاستعداد لها، في المناهج الدراسية على جميع المستويات وفي نظم التعليم غير الرسمي، وكذلك في التعليم المهني التخصصي؛

(ي) تشجيع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز تثقيف وتوعية الجمهور بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالأخطار عن طريق الحملات، ووسائط الإعلام الاجتماعية، وحشد جهود المجتمع، وغير ذلك من الوسائل، مع مراعاة فئات الجمهور المحددة واحتياجاتها.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٣- من المهم القيام بما يلي:

(أ) التشارك والتعاون في وضع منهجيات ومعايير مشتركة قائمة على العلم بغية وضع نماذج للمخاطر وتقديرها، ولأغراض الرصد، والإنذار المبكر، ومسك سجلات الكوارث وإحصاءاتها، وجمع البيانات المصنفة.

(ب) مواصلة تشجيع استخدام وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المرتكزة على الفضاء والخدمات ذات الصلة بها، وتيسير تكلفتها والحصول عليها، فضلاً عن تعهّد وتعزيز عمليات رصد الأرض الموقعية أو عن طريق الاستشعار عن بُعد، من أجل دعم جهود الحد من أخطار الكوارث على جميع المستويات، وتعزيز الاستفادة من وسائط الإعلام الاجتماعية وشبكات الهواتف المحمولة لدعم التواصل الناجح بشأن الأخطار؛

(ج) تعزيز الجهود المشتركة، في ظل الشراكة مع الأوساط العلمية والقطاع الخاص، من أجل إرساء ممارسات دولية جيدة؛

(د) دعم تطوير نُظُم وخدمات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية، تكون سهلة الاستعمال من أجل تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، وتكنولوجيات الحد من أخطار الكوارث الفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستعمال، وبشأن الدروس المستفادة من السياسات والخطط والتدابير المتصلة بالحد من أخطار الكوارث؛

(هـ) مواصلة الحملات العالمية بوصفها أدوات لتوعية الجمهور وتثقيفه (على سبيل المثال "مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة"، وتمكين المدن من مواجهة الكوارث: مدينتي تستعد! و"جائزة الأمم المتحدة ساساكاوا للحد من الكوارث"، ومناسبة الأمم المتحدة السنوية "اليوم الدولي للحد من الكوارث") ذلك أنها تشجع ثقافة الوقاية، وتُهيّئ لفهم خطر الكوارث، وتدعم التعلم المتبادل وتبادل الخبرات، وتشجع جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على المشاركة الفعالة في المبادرات من هذا القبيل والانضمام إليها، ووضع مبادرات جديدة لها نفس الأغراض على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(و) تعزيز العمل العلمي والتقني بشأن الحد من أخطار الكوارث من خلال تعبئة شبكات المؤسسات العلمية والبحثية القائمة على الصعُد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لتنفيذ هذا الإطار ورصده، وتشجيع البحث العلمي في أنماط الأخطار واتجاهاتها، وفي مسببات الكوارث على المديين القصير والطويل والآثار المترتبة عليها في المجتمع، والاستعانة بما هو موجود من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتقديم المشورة بشأن منهجيات ومعايير تقييم الأخطار، ونمذجة الأخطار واستخدام البيانات، وتحديد الفجوات التكنولوجية والبحثية ووضع التوصيات بشأن مجالات البحث ذات الأولوية في مجال إدارة أخطار الكوارث، وتعزيز ودعم توافر العلم وتطبيقه في اتخاذ القرارات، والمساهمة في تحديث مصطلحات الحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠٠٩ والتعاون في ذلك الشأن، والاستعانة باستعراضات ما بعد الكوارث باعتبارها فرصا لتعلم السياسات العامة والنهوض بها.

الأولوية ٢
تعزيز الحوكمة ومؤسسات إدارة أخطار الكوارث

٢٤- ترهن الحوكمة مدى فعالية وكفاءة إدارة أخطار الكوارث على جميع المستويات. ولا بد من وجود رؤية واضحة وخطة وتوجيه وتنسيق على نطاق جميع القطاعات، فضلاً عن مشاركة كافة أصحاب المصلحة حسب الاقتضاء. وبالتالي، فإن تعزيز الحوكمة في إدارة أخطار الكوارث أمر ضروري.

الصعيدان الوطني والمحلي

٢٥- من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعزيز اتساق الأطر القانونية واللوائح والسياسات العامة الوطنية والمحلية وزيادة تطويرها حسب الاقتضاء، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنمية والحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ والإدارة البيئية، حيث يسترشد بها القطاع العام، من خلال تحديدها للأدوار والمسؤوليات، للقيام بما يلي: '١' التصدي لأخطار الكوارث في الخدمات والهياكل الأساسية المملوكة للسلطات العامة أو الخاضعة لإدارتها أو تنظيمها، و'٢' تنظيم الحوافز وتوفيرها لتشجيع الإجراءات التي يتخذها الأشخاص والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية؛

(ب) اعتماد وتنفيذ خطط وطنية ومحلية، مختلفة الأطر الزمنية، ترمي إلى التصدي لأخطار الكوارث في المديات القصير والمتوسط والطويل، على أن تُحدد لها أهداف ومؤشرات وآجال زمنية؛

(ج) تعزيز آليات رصد التقدم الذي تحرزه جميع الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص في وضع الخطط الوطنية والمحلية، وتقييم ذلك التقدم بصورة دورية، وضمان امتثال تلك الجهات، وتقديم تقارير عامة عن ذلك؛

(د) القيام، حسب الاقتضاء، بتحسين الأطر والآليات المعيارية ذات الصلة من أجل تعزيز الكشف عن أخطار الكوارث والمساءلة بشأنها؛

(هـ) تشجيع الجمهور على تمحيص التقارير المرحلية المتعلقة بالخطط المحلية والوطنية، وتشجيع المؤسسات على مناقشتها، بما في ذلك المناقشات التي يجريها البرلمانيون وغيرهم من المسؤولين المنتخبين؛

(و) إنشاء أو زيادة تعزيز آليات التنسيق بين عموم الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي، من قبيل المنابر الوطنية والمحلية للحد من أخطار الكوارث. ومن الضروري أن تنهض هذه الآليات على أساس متين من الأطر المؤسسية الوطنية وأن تسند إليها مسؤوليات واضحة وتوكل إليها سلطة القيام بجملة أمور منها تحديد الأخطار القطاعية

والمتعددة القطاعات، وإذكاء الوعي بالأخطار وبناء المعارف بشأنها عن طريق تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأخطار ونشرها، والإسهام في التقارير المتعلقة بأخطار الكوارث المحلية والوطنية وتنسيقها، وتنسيق حملات التوعية العامة بشأن أخطار الكوارث، وتيسير ودعم التعاون المتعدد القطاعات على الصعيد المحلي (فيما بين الحكومات المحلية، على سبيل المثال)، والمساهمة في تحديد الخطط الوطنية والمحلية لإدارة أخطار الكوارث وإعداد التقارير بشأنها. وينبغي إنشاء هذه المسؤوليات وهذه السلطة عن طريق قوانين ولوائح ومعايير وإجراءات، حسب الاقتضاء؛

(ز) تمكين السلطات المحلية والمجتمعات الأهلية والشعوب الأصلية، بالوسائل التنظيمية والمالية، من العمل على الصعيد المحلي في مجال إدارة أخطار الكوارث وقيادة جهود الإدارة تلك؛

(ح) التحفيز، وفقا للممارسات الوطنية، على وضع معايير وآليات لتحديد النوعية في مجال إدارة أخطار الكوارث، منها على سبيل المثال إصدار شهادات، بمشاركة القطاع الخاص والرابطات المهنية والمنظمات العلمية.

الصعيدان العالمي والإقليمي

٢٦- من المهم القيام بما يلي:

(أ) مواصلة توجيه العمل على الصعيد الإقليمي من خلال الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية المتفق عليها للحد من أخطار الكوارث، وتعديل تلك الاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، في ضوء إطار العمل؛

(ب) تعزيز التعاون والشراكة فيما بين الآليات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الصكوك ذات الصلة بأخطار الكوارث، من قبيل الصكوك المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة، والبيئة، والصحة وغيرها، حسب الاقتضاء؛

(ج) الاستمرار في التعاون الفعال مع المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من أخطار الكوارث والمحافل التخصصية التي تمثل آليات فعلية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعارف المتعلقة بالسياسات والبرامج والاستثمارات المراعية للأخطار، بما فيها تلك المتعلقة بالتنمية، وقضايا المناخ.

(د) مواصلة تعزيز القدرات والآليات، من قبيل منتديات الحد من أخطار الكوارث التي تركز على المخاطر، من أجل الحد من أخطار الكوارث العابرة للحدود، بما في ذلك خطر التشرد؛

(هـ) تشجيع استعراضات النظراء الطوعية والقائمة على المبادرات الذاتية واستخدامها فيما بين البلدان والحكومات المحلية لأنها قد تشكل آلية مفيدة لدعم الجهود المحلية والوطنية، وعمليات استعراض التقدم المحرز، والتعلم المتبادل، وتقاسم الممارسات الجيدة وتحديد مجالات معينة للتعاون التقني في المستقبل، وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا والدعم المالي، حسب الاقتضاء؛

(و) تعزيز التعاون والدعوة إلى المساهمة في تطوير آليات الرصد الدولية، مثل مرصد إطار عمل هيوغو، الهادفة إلى دعم واستكمال نظم الرصد الوطنية والمحلية، وتوفير فهم عملي لعموم الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى إدارة أخطار الكوارث. هذه المعلومات مهمة لأغراض النظر في التقدم المحرز في خطة وأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ.

الأولوية ٣
الاستثمار في قدرات المواجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

٢٧- الاستثمار في الوقاية من الأخطار والحد منها من خلال التدابير الهيكلية وغير الهيكلية ضروري لتعزيز قدرات المواجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدى الأشخاص والمجتمعات المحلية والبلدان وممتلكاتها، فضلاً عن النهوض بالبيئة. وهذه التدابير فعالة من حيث التكلفة وتسهم في إنقاذ الأرواح ومنع الخسائر والحد منها. ولا بد من استمرار التركيز على المجالات الإنمائية الرئيسية متكاملة، مثل الصحة والتعليم، والزراعة، والمياه، وإدارة النظم الإيكولوجية، والإسكان، والتراث الثقافي، والتوعية العامة، والآليات المالية وآليات تحويل الأخطار.

الصعيدان الوطني والمحلي

٢٨- من المهم القيام بما يلي:

(أ) تخصيص الموارد على جميع مستويات الإدارة من أجل وضع وتنفيذ سياسات وخطط وقوانين ولوائح للحد من أخطار الكوارث في جميع القطاعات ذات الصلة؛

(ب) تعزيز الاستثمارات العامة في المرافق الحيوية والهياكل الأساسية المادية، ولا سيما التدابير الهيكلية لمنع الكوارث والحد منها، والمدارس والعيادات والمستشفيات ومحطات ضخ المياه وتوليد الطاقة، وخطوط الاتصالات والنقل الحيوية، ومراكز الإنذار بالكوارث وإدارتها، من خلال التصميم السليم، بما في ذلك مبادئ التصميم العام، والبناء على نحو أفضل من البداية، والتحديث وإعادة البناء، مع مراعاة تقييمات الأثر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ج) حماية أو دعم حماية المتاحف وغيرها من المواقع التاريخية والثقافية والدينية، فضلاً عن حماية أماكن العمل؛

(د) إيلاء اهتمام خاص لوضع وتنفيذ سياسات استخدام الأراضي، بما في ذلك التخطيط الحضري والإسكان غير النظامي وغير الدائم، بسبب الأثر المباشر المترتب عليها في التعرض للأخطار؛

(هـ) تعزيز إدراج تقييم أخطار الكوارث في تخطيط وإدارة التنمية الريفية، ولا سيما فيما يتعلق بمناطق السهول الفيضية في المناطق الجبلية والساحلية، بوسائل منها تحديد الأراضي المتاحة والآمنة لأنشطة الاستيطان البشري؛

(و) تشجيع تنقيح قواعد ومعايير البناء وممارسات الإصلاح والإعمار الحالية أو استحداث الجديد منها على الصعيدين الوطني أو المحلي، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أنسب تطبيقاً في السياق المحلي، وبخاصة في المستوطنات البشرية غير النظامية، وتعزيز القدرة على تطبيق تلك القواعد ورصدها وإنفاذها، من خلال نهج قوامه التوافق في الآراء؛

(ز) تعزيز قدرة النظم الصحية على المواجهة عن طريق إدماج الحد من أخطار الكوارث في الرعاية الصحية الأولية، ولا سيما على الصعيد المحلي، وتطوير قدرات العاملين في المجال الصحي على فهم الأخطار، وتطبيق وتنفيذ نهج الحد من أخطار الكوارث في قطاع الصحة، ودعم أفرقة الصحة المجتمعية وتدريبها على نهج الحد من أخطار الكوارث؛

(ح) تعزيز تنفيذ آليات شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والفئات المعرضة للخطر، مثل كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين، والمهاجرين وغيرهم من فئات السكان المعرضة لأخطار الكوارث والمتضررة من الكوارث؛

(ط) تعزيز القدرات السياساتية والتقنية والمؤسسية في مجال إدارة أخطار الكوارث المحلية والوطنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، والتدريب، والموارد البشرية والمادية؛

(ي) استعراض الأدوات المالية والضريبية القائمة من أجل دعم الاستثمارات العامة والخاصة المراعية للأخطار، والتشجيع على إدراج اعتبارات وتدابير الحد من أخطار الكوارث في التقييمات الاقتصادية، وتتبع الاستثمارات، وتحليلات العائد للتكاليف، واستراتيجيات القدرة التنافسية، والقرارات الاستثمارية، وتصنيفات الديون، وتحليل الأخطار، وتوقعات النمو، والميزنة والمحاسبة، وتحديد الحوافز؛

(ك) تعزيز استخدام النظم الإيكولوجية وإدارتها بصورة مستدامة، وتنفيذ نهج متكاملة تشمل الحد من أخطار الكوارث في إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

الصعيدان العالمي والإقليمي

٢٩- من المهم القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بمختلف العمليات المتعددة الأطراف، والعمل من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والعمليات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لتعزيز الاتساق على

جميع المستويات وعلى نطاق السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث؛

(ج) التشجيع على وضع آليات مالية وآليات لتحويل الأخطار وتقاسمها وتعزيز تلك الآليات، حسب الحالة، بالتعاون الوثيق مع قطاع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية؛

(د) تعزيز التعاون مع المؤسسات المعنية بالتنظيم المالي، في مسعى لتحقيق فهم أفضل للآثار المترتبة على الكوارث في الاستقرار المالي للبلدان والشركات والأفراد، وبالتالي الترويج لسياسات محورها الاستقرار المالي والشمول.

الأولوية ٤
تعزيز التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، وإعادة البناء على نحو أفضل تمهيدا للإنعاش والإعمار

٣٠- يشير النمو المطرد لأخطار الكوارث، بما في ذلك زيادة تعرض الأشخاص والممتلكات للخطر، مقرونا بالدروس المستخلصة من الكوارث السابقة، إلى ضرورة مواصلة تعزيز التأهب من أجل الاستجابة على جميع المستويات. وقد أثبتت الكوارث أن من الضروري التخطيط لمرحلة الإنعاش والإعمار قبل وقوع الكارثة، وأن هذه المرحلة حاسمة الأهمية بالنسبة لإعادة البناء على نحو أفضل، وجعل الأمم والمجتمعات أقدر على مواجهة الكوارث.

الصعيدان الوطني والمحلي

٣١- من المهم القيام بما يلي:

(أ) إعداد أو استعراض خطط وسياسات التأهب للكوارث والطوارئ وتحديثها دورياً على جميع المستويات، مع التركيز بوجه خاص على منع حالات التشرد المحتملة ومواجهتها، وضمان مشاركة جميع القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا، في عمليات التصميم والتخطيط؛

(ب) الاستمرار في زيادة تعزيز نظم الإنذار المبكر، وتفصيلها حسب احتياجات المستخدمين، بما في ذلك المتطلبات الاجتماعية والثقافية؛

(ج) التشجيع على إجراء تمارين منتظمة على التأهب للكوارث، بما في ذلك تمارين الإجلاء، بغية ضمان الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث والحصول على مواد الإغاثة الغذائية وغير الغذائية الأساسية، حسب ما تقتضيه الاحتياجات المحلية؛

(د) جعل المستشفيات والمرافق الصحية، الجديد منها والقديم، آمنة وقادرة على أداء وظائفها أثناء الكوارث؛

(هـ) اعتماد سياسات عامة وإقامة آليات وإجراءات للتنسيق والتمويل من أجل التخطيط والإعداد للإنعاش والإعمار في مرحلة ما بعد الكوارث؛

(و) ضمان مشاركة مؤسسات متنوعة، وسلطات متعددة، وأصحاب المصلحة على جميع المستويات، بالنظر للطبيعة المعقدة والمكلفة للتعمير بعد الكوارث؛

(ز) التعلم من برامج الإنعاش والإعمار على مدى العقد الذي مضى على إطار عمل هيوغو، وتبادل المعارف والدروس المستفادة من أجل تطوير إرشادات للتأهب للإعمار، بما في ذلك إرشادات بشأن تخطيط استخدام الأراضي وتحسين المعايير الهيكلية؛

(ح) تشجيع إدراج إدارة أخطار الكوارث في عمليات الإنعاش وإعادة التأهيل بعد الكوارث واستغلال الفرص خلال مرحلة الإنعاش لتطوير قدرات للحد من أخطار الكوارث في المدى المتوسط، بوسائل منها تبادل الخبرات والمعارف والدروس المستفادة.

الصعيدان العالمي والإقليمي

٣٢- من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعزيز نهج إقليمية منسقة وسياسات إقليمية وآليات تنفيذية، واستحداثها عند اللزوم، واستغلال أفضل التكنولوجيات والابتكارات، التي قد تشمل استخدام المرافق والخدمات التجارية والأصول العسكرية حسب الطلب، فضلاً عن خطط ونظم اتصالات للتأهب للكوارث وضمان التصدي السريع والفعال لها في الحالات التي تفوق قدرات التصدي الوطنية؛

(ب) تشجيع مواصلة وضع المعايير والقواعد والصكوك التوجيهية الأخرى لدعم التأهب والاستجابة، والمساهمة في استخلاص الدروس المستفادة لإنارة الممارسة في مجال السياسات العامة وبرامج الإعمار؛

(ج) تشجيع مواصلة وضع آليات الإنذار المبكر الإقليمية الفعالة للتأكد من أن جميع البلدان المعنية تتصرف بناء على المعلومات ذات الصلة؛

(د) تعزيز الآليات الدولية، مثل البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث، لتبادل الخبرات والتعلم المتبادل بين البلدان وجميع أصحاب المصلحة؛

(هـ) وضع إرشادات عملية وتجميع الممارسات الجيدة لدعم التخطيط والاستثمارات ووضع السياسات واتخاذ القرارات.

خامساً- دور أصحاب المصلحة

٣٣- بينما تتحمل الدول المسؤولية العامة عن الحد من أخطار الكوارث، يضطلع أصحاب المصلحة بدور جوهري باعتبارهم جهات تمكينية تقدم الدعم للدول، وفقا للسياسات

الوطنية، في تنفيذ إطار العمل على الصعُد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وستكون الحاجة قائمة إلى التزامهم وحسن نواياهم ومعارفهم وخبراتهم ومواردهم.

٣٤- ومع أن الدول قد تقرر، بالاستناد إلى الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة، أدوارا ومسؤوليات أكثر تحديدا لجميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وفقا للخطط والأولويات الوطنية، فإنه ينبغي تشجيع اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) قيام المؤسسات التجارية والرابطات المهنية والمؤسسات المالية للقطاع الخاص، بما في ذلك هيئات التنظيم المالي والهيئات المحاسبية، والمؤسسات الخيرية بدمج إدارة أخطار الكوارث، بما في ذلك استمرارية الأعمال، في نماذج الأعمال والممارسات، ولا سيما في الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتوعية وتدريب موظفيها وعملائها، والمشاركة في جهود البحث والابتكار ودعمها، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا في إدارة أخطار الكوارث، وتبادل المعارف والممارسات والبيانات ونشرها، والمشاركة النشطة مع القطاع العام في وضع الأطر التنظيمية ومعايير الجودة واللوائح، فضلاً عن سياسات وخطط إدماج الحد من أخطار الكوارث؛

(ب) تركيز الدوائر الأكاديمية وهيئات البحث على الطبيعة التطورية للأخطار وعلى وضع سيناريوهات في الأمدين المتوسط والطويل، وزيادة البحوث في مجال التطبيق على الصعيد المحلي ودعم عمل المجتمعات والسلطات المحلية، ودعم التفاعل بين السياسة والعلم من أجل فعالية اتخاذ القرارات؛

(ج) تعاون الفئات الاجتماعية والمتطوعين والمجتمع المدني والمنظمات الدينية مع المؤسسات العامة وقطاع الأعمال لتحقيق جملة أمور منها إتاحة المعارف المحددة والتوجيه العملي في سياق تطوير وتنفيذ الأطر التنظيمية والمعايير والخطط المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث؛ والمشاركة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ورصدها؛ والمساهمة في جهود توعية الجمهور وتثقيفه بأخطار الكوارث ودعم تلك الجهود؛ الدعوة إلى اتباع نهج شامل لعموم المجتمع في إدارة أخطار الكوارث يكون معززا للحمة المجتمع بمختلف فئاته. وبخصوص هذه النقطة، ينبغي الإشارة إلى ما يلي:

'١' الأطفال والشباب أدوات للتغيير وقادرون على الإسهام بخبراتهم، وينبغي منحهم الحيز اللازم وتمكينهم من طرائق القيام بذلك؛

'٢' المرأة عنصر محوري في إدارة أخطار الكوارث بفعالية، وفي تصميم سياسات الحد من أخطار الكوارث وخططه وبرامجه المراعية للمنظور الجنساني وتوفير الموارد لها وتنفيذها؛

'٣' الأشخاص ذوو الإعاقة لهم دور حاسم الأهمية في تقييم الأخطار، وتصميم وتنفيذ خطط مفصلة لتلائم متطلبات محددة وفقا لمبادئ التصميم العام؛

'٤' كبار السن يتمتعون بسنوات قوامها المعارف والمهارات والحكم، وهي مكاسب لا تقدر بثمن للحد من أخطار الكوارث، وينبغي إشراكهم في بلورة السياسات والخطط والآليات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإنذار المبكر؛

'٥' تقدم الشعوب الأصلية من خلال خبراتها ومعارفها التقليدية مساهمة هامة في وضع وتنفيذ الخطط والآليات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإنذار المبكر.

(د) اضطلاع وسائط الإعلام بدور فعال على الصعُد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في المساهمة في زيادة وعي الجمهور وفهمه، ونشر المعلومات المتعلقة بالأخطار والمخاطر والكوارث، بما في ذلك الكوارث الصغيرة الحجم، بطريقة بسيطة سهلة الفهم وفي متناول الجميع، بتعاون وثيق مع الدوائر العملية والأكاديمية؛ واعتماد سياسات اتصالية محددة للحد من أخطار الكوارث؛ ودعم نظم الإنذار المبكر، حسب الاقتضاء؛ وحفز ثقافة الوقاية والمشاركة القوية من المجتمع في حملات التوعية العامة المتواصلة، والمشاورات العامة على جميع مستويات المجتمع.

٣٥- وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن الالتزامات مفيدة في تحديد طرائق التعاون وتنفيذ إطار العمل. ولا بد أن تكون الالتزامات محددة ويمكن التنبؤ بها ولها آجال زمنية من أجل دعم إقامة الشراكات على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وتنفيذ خطط إدارة أخطار الكوارث المحلية والوطنية. ويُشجع جميع أصحاب المصلحة على الترويج لالتزاماتهم بدعم تنفيذ إطار العمل، أو خطط إدارة أخطار الكوارث الوطنية والمحلية، من خلال الموقع الشبكي لاستراتيجية الحد من الكوارث.

سادساً- التعاون الدولي والشراكة العالمية

اعتبارات عامة

٣٦- نظراً لتفاوت قدرات البلدان النامية، فإنها تتطلب إقامة شراكة عالمية معزّزة للتنمية، وتوفير وتعبئة جميع وسائل التنفيذ على النحو الملائم، واستمرار الدعم الدولي للحد من أخطار الكوارث.

٣٧- والبلدان النامية المعرضة للكوارث، وبخاصة منها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وأفريقيا، تحتاج إلى عناية خاصة بسبب ارتفاع مستويات الضعف والخطر لديها، والتي كثيراً ما تفوق قدرتها على التصدي لتلك الكوارث والتعافي منه. وتتطلب أوجه الضعف هذه القيام، على وجه السرعة، بتعزيز التعاون الدولي وضمان إقامة شراكات حقيقية ودائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل دعم البلدان النامية لتنفيذ هذا الإطار وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الوطنية.

٣٨- وأثبت التعاون الدولي المعزز، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، مشفوعا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أن دوره محوري في الحد من أخطار الكوارث، ولا بد من زيادة تعزيزه. وسوف تضطلع الشراكات بدور مهم من خلال تسخير إمكانات المشاركة الكاملة بين الحكومات على جميع المستويات، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين. وهي أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف، ويمكن أن تشكل محركات قوية من أجل التغيير والابتكار والرفاهية.

٣٩- والتمويل من جميع المصادر، المحلية والدولية، والعامة والخاصة، وكذلك تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة الموثوقة والميسورة التكلفة بشروط متفق عليها، وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، وتهيئة البيئات المؤسسية والسياساتية التمكينية على جميع المستويات هي أمور تشكل في مجموعها وسيلة بالغة الأهمية للحد من أخطار الكوارث.

التنفيذ والمتابعة

٤٠- قد يتطلب تقديم الدعم للبلدان لتنفيذ هذا الإطار اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات التالية:

(أ) تتطلب البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأفريقيا، مساعدة دولية يمكن التنبؤ بها وكافية ومستدامة ومنسقة، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بغية تطوير وتعزيز قدراتها، بوسائل منها المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

(ب) تعزيز فرص الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً، والعلم والابتكار ونقلها، فضلاً عن تبادل المعارف والمعلومات من خلال الآليات القائمة، أي الترتيبات التعاونية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما يشمل الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) إدماج تدابير الحد من أخطار الكوارث على النحو المناسب في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، ومنها البرامج المتصلة بالحد من الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الحضرية، والتكيف مع تغير المناخ؛

(د) الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مدعوَّة إلى إدماج اعتبارات الحد من أخطار الكوارث في سياساتها وخططها وبرامجها الإنمائية المستدامة على جميع المستويات؛

(هـ) ينبغي أن تعزز الدول والمنظمات الإقليمية والدولية التنسيق الاستراتيجي على قاعدة أوسع بين الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية، والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال

الحد من أخطار الكوارث. وينبغي إيلاء الاعتبار خلال السنوات القادمة لضمان تنفيذ وتعزيز الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالحد من أخطار الكوارث؛

(و) كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، من خلال "خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة والهيئات المنشأة بمعاهدات، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤسسات المالية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مدعوة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد ودعم البلدان النامية، بناء على طلبها، وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال تنفيذ هذا الإطار في ظل التآزر مع أطر العمل الأخرى ذات الصلة، بوسائل منها تطوير وتعزيز القدرات، ووضع برامج واضحة ومركزة لدعم أولويات الدول بطريقة متوازنة ومستدامة.

(ز) يطلب على وجه الخصوص من استراتيجية الحد من الكوارث دعم تنفيذ هذا الإطار ورصده واستعراضه، بوسائل منها إعداد تقارير مرحلية دورية عن التنفيذ؛ ودعم تطوير آليات رصد عالمية وإقليمية متسقة في ظل التآزر، حسب الاقتضاء، مع الآليات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، وتحديث مرصد إطار عمل هيوغو القائم على الويب، حسبما يقتضيه الحال؛ والخروج بإرشادات بشأن التنفيذ تسندها الأدلة وعملية المنحى، عن طريق التعاون الوثيق مع الخبراء وتعبئتهم لهذا الغرض؛ وتعزيز ثقافة الوقاية لدى جميع أصحاب المصلحة، من خلال تقديم الدعم لتطوير المعايير على يد الخبراء والمنظمات التقنية ومبادرات الدعوة، ونشر المعلومات والسياسات والممارسات المتعلقة بالأخطار؛ وتقديم الدعم إلى البلدان، بوسائط منها المنتديات الوطنية أو ما يعادلها، من أجل وضع خطط وطنية ورصد اتجاهات أخطار الكوارث وأنماطها، والخسائر الناجمة عنها والآثار المترتبة عليها؛ وعقد المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، ودعم تنظيم منتديات إقليمية للحد من أخطار الكوارث؛ وقيادة عملية تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل؛ وتيسير النهوض بالفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لاستراتيجية الحد من الكوارث ومواصلة خدمته في إطار تعبئة العلوم والأعمال التقنية للحد من أخطار الكوارث؛ وقيادة وتنسيق تحديث المصطلحات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠٠٩؛ ومسك سجل التزامات أصحاب المصلحة؛

(ح) ينبغي تقديم تبرعات مالية كافية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، حرصا على توافر الدعم الكافي لأنشطة متابعة هذا الإطار. وينبغي استعراض الاستخدام الحالي للصندوق وجدوى توسيع نطاق عمله لجملة أغراض منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من أخطار الكوارث؛

(ط) تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي وسائر الهيئات الإقليمية وآليات البرلمانيين ذات الصلة على مواصلة دعم ومناصرة، الحد من أخطار الكوارث، وتعزيز الأطر القانونية؛

(ي) تشجيع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية وهيئات الحكم المحلي الأخرى ذات الصلة على مواصلة دعم التعاون والتعلم المتبادل فيما بين الحكومات المحلية للحد من أخطار الكوارث وتنفيذ هذا الإطار؛

(ك) سوف يخضع تنفيذ هذا الإطار لاستعراض دوري من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العمليات والآليات القائمة، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وبمواءمة معها، للسماح بتقييم الموقف وتحديد الأخطار الجديدة الناشئة، وصياغة توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وإدخال التدابير التصحيحية الممكنة.